الأكاديمية للدراسات
الإجتماعية والإنسانية

في سبيل إرساء معنى للهوية في المنطقة العربية للتعبير عن مختلف أجزاء الجسد السياسي

In Order to Establish a Sense of Identity in the Arab Region to Express Different Parts of the Politics Body

د.نور الدين دخان
أستاذ محاضر «أ» كلية الحقوق والعلوم السياسية، رئيس مخبر العلوم السياسية الجديدة جامعة محمد بوضياف -المسيلة –
dakhane.noureddine@gmail.com

ملخص

دراسة موضوع الطائفية والتطييف في التجربة السياسية في الوطن العربي عموما، والمشرق العربي الكبير، تشكل استثناء في التحليل السياسي المرتبط بإشكاليات دراسة المنطقة العربية في ظل استمرار الأنظمة التسلطية وقدرتها على التكيف واستمرارية النموذج السياسي العتيق واستغلال القيم السياسية الحديثة. مما يطرح وجوب اثارة النقاشات حول اعادة صياغة الأسئلة البحثية في عملية البحث عن منظور جديد لفهم هذه الخصوصية للحالة العربية.

هذه الخصوصية التى مظهرها القبلية والطائفية، شكل مشهدا لأزمة بناء دولة بكاملها في المشرق العربي حيث الخلفية القبلية والطائفية والعشائرية للدولة هي الجلية، والانتماء الى المكان مؤسسة على الانتماء للنسب والسلالة المعيق لمفهوم الجماعة القومية. مما يجعل من التماسك الداخلي للمجتمع مختل التوازن نتيجة تسييس التعددية الثقافية للاحتماء بها على حساب الانتماء الى مجتمع المواطنة والقانون.

إن توجهات ومشاعر الشعب إزاء السياسة عموما تجري صياغتا في إدراكات هذا الشعب ورؤيته ومفهومه لهويته الخاصة به، إن معنى الهوية يعد محددا اساسيا للسلوك السياسي في الأمة، وبالتالي للسياق او المناخ السياسي العام المرتبط بهذه الامة وللتوجهات السياسية والنظام السياسي.

الكلمات الدالة: الهوية، الدور، أطر الهوية، نسق الهوية، التماسك المجتمعي، الشبكات الاجتماعية.

Abstract

Generally, the study of the sectarianisation in political experience in the Arab world, is an exception in political analysis, problems associated with the study of the Arab region in light of the continuation of authoritarian regimes and their ability to adapt and the continuity of the old political model and the exploitation of modern political values. Which raises the necessity of stirring debates about rewriting research questions in the search for a new perspective to understand this privacy Arab state.

This privacy appearance which tribalism and sectarianism, constitute the scene of the crisis to build a state in the entire Arab east, where the background of tribal, sectarian and tribal state is obvious, and of belonging to a place of belonging to the institution at strain rates and crippling the concept of the national group. Making the internal cohesion of society out of balance because of the politicization of cultural pluralism to take shelter on the account belonging to the citizenship law and society.

Keywords: *Identity, Role, Identity Frames, Identity system, Community Coherence, Social Network.*

تحديد المشكلة

تمثل علاقة الطائفية والهوية القومية بالتوجهات السياسية في الدول العربية أهمية خاصة لأن هذه الدول ترتبط بتغيرات وعدم استقرار في الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة، وتتميز كذلك بغياب أو ضعف نسبي للتعليم والمعايير السياسية والاجتماعية كنتيجة للتغير الاجتماعي والسياسي بها، مما يجعل من الصعوبة بمكان تكوين معنى محدد للهوية، سواء على المستوى الفردي أو مستوى الجماعات والأمة ككل.

هذه المقالة ستحاول إثارة إشكالية القدرة على نشأة «سياسة الهوية» في المنطقة العربية والتى تصبح أحد محاور أو مراكز الحياة السياسية والتفاعل في المجتمعات الحديثة. بعنى تفكيك العلاقة بين نشأة الهوية في مستواها الأعلى -الهوية الجامعة- وعلى مستوى الهويات السياسية للأحزاب والجماعات والأفراد، والتي تتلبس مظهر الطائفية، وعلاقات تلك الهويات، وتطورها، وإمكانياتها. حيث تظل الهوية القومية وفهمها وفحص مظاهرها وعوامل قوتها أحد العناصر الاساسية البارزة لدراسة وفهم الثقافة السياسية في الوطن العربي، القائمة على الانتماء الى الطائفة عوض مفهوم الجماعة القومية. و يتأسس بذلك توازن أهلي بديل للتعددية، وهذا ما يحيطنا دوما بمخاطر الحروب الأهلية.

مواصفات الفرضية

ترتبط الهوية القومية بعملية بناء بإعتبارها أحد عناصرها المركزية إلى جانب عنصر السلطة و المساواة- وفي المجتمع السياسي الحديث، والذي يشهد تطورا نسبيا، تظل الهوية مثار إهتمام كبير وإن كانت تبرز أهمية الهويات السياسية لجماعات- تتراوح من الطبقة الى الأحزاب والجماعات اللغوية أو العرقية أو الدينية حتى تصل إلى مستوى الأمة والأفراد - كما تبرز أهمية ما يسمى «نسق الهوية» والذي قد تسعى العملية السياسية إلى الابقاء عليه أو فرضه فتوفر تماسكا للرموز المتشابكة بطريقة تعطي معنى للحركة وتماسكها واستمرارها.

وصف منهجية البحث

لمقاربة هذا الإشكال المعرفي سنبني إجابتنا على مستويين للتحليل في دراسة تكوين الهوية، أولهما يركز على الذات الفردية حيث التركيز على التوجهات السياسية للأفراد والتعرف بطريقة منظمة على اتجاهات الفرد وسلوكه ومدى اهتمامه بالنظام السياسي والطريقة التى يعمل بها.

أما مستوى التحليل الثاني فإنه يركز على خصائص وعمليات النظم السياسية وأدائها وأوجه التشابه والاختلاف بينها.

إضافة إلى استعراض العلاقات التي تحكم الحياة السياسية كاحترام قواعد اللعبة السياسية ومستوى التعاون والصراع وعوامل الولاء والانتماء الثقة، قد تجد جذورها في عملية التنشئة السياسية وفق مستوى التحليل الفردي والجماعي.

لتفكيك ومناقشة هذا الاشكال سنستعرض بداية مسألة الهوية القومية كأحد المتغيرات التفسيرية لبناء الدولة ، ومن ثم التركيز على التماسك المجتمعي بفحص المكونات المجتمعية ومخرجاته الأزموية، لنصل إلى السمات الأساسية لتكوين الهوية المشتركة من خلال التركيز على العلاقة التفاعلية بين الهوية والثقافة في دول المشرق العربي.

أولا: متغيرات بناء الدولة (الهوية القومية)

الدولة القومية هي هيمنة سلطة سياسية على مجموعة من الافراد يتخذون موطنا وتجمعهم قواسم مشتركة وتحدوهم رغبة في العيش معا. والكثير من دول العالم نشأت في إطار الاستعمار الغربي وتوسعه، دون توافر الشعور القومي أو الهوية[1]، وعمليات بناء الدول ينطلق من تعريف الدولة التي يراد بنائها. والمتصفح لأدبيات بناء الدول يلحظ تعدد المتغيرات التى تشير إلى أهمية بناء السلطة والمشاركة السياسية والهوية كمتطلبات أساسية في عملية بناء الدولة – الأمة، فالسلطة والمشاركة أساس عملية بناء الدولة، وجوهر بناء الأمة هو الهوية القومية. وتتسع عملية بناء الدولة لتشمل مكونات وعناصر مؤسسية وقيمية، سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية، وتؤكد على أن علاقة الثقافة بالمؤسسات علاقة جدلية، ففي بعض الحالات تسود المجتمع النامي نظرة شك دائمة من المجتمع إلى المؤسسة السياسية، وقد يكون الولاء الأسمى في أهميته للجماعات الأولية، وليس للدولة كما في المجتمع المتقدم، فتتنافس هذه الولاءات المحلية أو المحدودة – الأسرة أو لطبقة أو لدين- وغالبا ما تتغلب على الولاء الأوسع لمؤسسات الدولة ورموزها.

إن الهوية القومية تتحقق بناء على قناعة بالولاء الأساسي والانتماء لتلك الهوية، وقبول جماعات وأفراد... هذه الهوية وما تفرضه من إطار حتى لو منحهم هذا الإطار وضعا نسبيا مختلفا عن غيرهم.

ترتبط الهوية القومية بعملية بناء الدولة – الأمة باعتبارها أحد عناصرها المركزية (إلى جانب عنصري السلطة والمساواة) وفي المجتمع السياسي الحديث، والذي شهد تطورا نسبيا، تظل مثار اهتمام كبير وإن كانت تبرز أهمية الهويات السياسية لجماعات – تتراوح من الطبقة إلى الأحزاب والجماعات اللغوية أو العرقية أو الدينية حتى تصل إلى مستوى الأمة والأفراد – كما تبرز أهمية ما يسمى بـ«نسق الهوية» والذي قد تسعى العملية السياسية إلى الإبقاء عليه أو فرضه فتوفر تماسكا للرموز المتشابكة بطريقة تعطى معنى للحركة، وتكاملها و استمراريتها.

إن فهم المشهد في الحالة العربية يستند على البحث عن عناصر الهوية القومية في الوطن العربي هل هي العروبة والإسلام والوطنية المحلية... والذي يتأسس من مناقشة السؤال المعرفي

المرتبط بتفكيك مظهر الصراع الاجتماعى ومن ثم قراءة وصفة العلاج وهنا تطرح الديمقراطية كآلية مؤسساتية للتسوية ولإدارة النزاعات، بين وصفة للتخلص من التسلط أو وصفة للاستبداد، لذا نجد النقاش يتجه نحو هل الديمقراطية تبدأ قبل تسوية مشكلة الهوية الوطنية؟ أم هل الديمقراطية تبدأ من الدولة، أم من الأمة؟ هل يمكن أن تقوم الديمقراطية في مجتمع ليس مدنيا، وهل يمكن أن نرى مجتمعا مدنيا يقوم بطرق غير ديمقراطية؟

هذا الجدل حول الأسبقية- الديمقراطية أو الدولة- لا يمكن الفصل فيه دون أن يتم التسليم وحسم مسألة الوطنية، ومسألة الهوية، أي أنه لا مشروع ديمقراطي في جماعة لا تعرف ضرورات العيش المشترك، ولا تملك تصورا موحدا عن الماضي والحاضر والمستقبل. وفي الحالة العربية تزداد هذه الضرورة باعتبار أن مختلف الأسئلة كانت دوما متعلقة ببناء الدولة وليس إصلاح طرق وأشكال الحكم، ووفق تعبير J Waterbury فإن الثقافة العربية تقدم نفسها على أنها ثقافة محرومة من الازدهار الجماعي.

وبالنظر إلى وضعية الفواعل المختلفة يفضل الجميع الدولة كأقوى طرف لقيادة الإصلاحات، خاصة وأنها استولت على التراث البيروقراطي للاستعمار، ولهذا فالنقاش في الحالة العربية لا يجب أن يتجاوز وجوب التأسيس لمفهوم الجماعة السياسية ذات الهوية الوطنية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى وجوب التفاوض مع الأنظمة القائمة على قيادة إصلاحات جادة لا تقصي أي أحد من أطراف اللعبة السياسية.

ثانيا: بناء الدولة والتماسك المجتمعي (إدارة الازمات والمكونات)

إن موضوعات المؤسسات، الثقافة أو القيم، وشبكات العلاقات الاجتماعية، والسلطة...على التأثير وتشكيل أراء وسلوك الآخرين. والسلطة تشكل وسيلة روتينية، تستخدم يوميا، لعلاقات ممارسة القوة في الدولة الحديثة، إنها ممارسة القوة وفق بعض قواعد تمنح هذه القوة الشرعية والقبول والطاعة.

المؤسسة عامة تمثل الممارسات المنتظمة والراسخة في مجتمع معين، وحالما تتشكل المؤسسة فإنها يمكن أن تمارس دورها في صياغة وتوجيه حياة الأفراد ومسار التاريخ.

الشبكات الاجتماعية Social Network تتشكل من روابط واتصالات اجتماعية تربط بين أفراد المجتمع، ومن مجموعة منظمة من علاقات تحقق التواصل بين الأفراد بعضهم ببعض.

أما الثقافة أو المعتقدات السائدة بين أفراد المجتمع أو قطاع هام منه فإنها تمثل أداة يعتمد عليها في فهم ديناميات المجتمع، وتحمل الكثير من المضامين السياسية. على سبيل المثال فإن القومية تعد أحد أشكال الثقافة ذات الصلة خصوصا بتنظيمات ورموز مرتبطة بأمة معينة.

ودون الخوض في التفسيرات المرتبطة ببناء الدولة والتماسك المجتمعي فإن هذه الثلاثية من المفاهيم: المؤسسات، الشبكات، والثقافة تمكن من فهم قضية بناء الدولة- الأمة، وهنا يبرز أصحاب فكرة الاتفاق العام أو الاجماع الجدد-The neo consensualiste لعل من أبرزهم برسونز وليبست وكولمن، والذين تركزت أفكارهم حول بناء الأمة على البعد المجتمعي في عملية البناء، وعلى الطابع الديمقراطي لما يتم بنائه.

إن الهوية يعاد تحديدها وبنائها، وفق السياق والظروف المتغيرة، وبناء الهوية يعد مسألة معقدة. والحالة العربية هنا تصدر قلقا كبيرا متعلقا بالأزمات الكبرى للهوية، فهي تطرح أسئلة المفاضلة بين التراث والحداثة، بين نموذج أزدهر في الماضي ونموذج آخر يزدهر في مكان وسياق تاريخي وحضاري آخر ومختلف. وعدم القدرة على التمييز والفصل بين النشاط السياسي وبقية النشاطات الاجتماعية، خاصة عن نشاط الحاكم، وعن الدين بالمفهوم العام.[2] وهنا يطرح السؤال المتعلق بتطور الدولة الحديثة، دولة الحداثة السياسية، دولة القانون والمؤسسات، دولة الشرعية وإرادة الشعب، دولة الانتخابات والخدمة العامة، في أوربا. وعدم ظهورها- أي الدولة الحديثة- في البلاد العربية، ولماذا فشلت المحاولات التي قامت بها النخب العربية العصرية من أجل نقل الحداثة السياسية الغربية إلى البلاد العربية[3]

يرجع ذلك حسب كتابات التنمية السياسية والانتقال الديمقراطي إلى انتصار حلقة السياسة عن حلقتي الدين والعلم في المجال السياسي العربي، أي عدم انفصال الظاهرة السياسية والنشاط السياسي عن النشاط الاجتماعي بشكل عام. لأن الدولة في الغرب حسب- Bertrand Badie- هي محصلة عملية تاريخية انتهت بظهور مجال جديد في الحياة الاجتماعية يسمى «المجال السياسي- L'espace politique يعزل النشاط والممارسة السياسية عن بقية النشاطات. [4] فالمجال السياسي هو نتاج الصراع بين الأمير والكنيسة خلال القرون الوسطى، بحيث أن الصراع أنتج ضرورة التعاقد، والتعاقد نتج من جدلية مصدر السلطة، وهنا ألغيت القداسة عن السلطة، وبهذا أخذت الدولة الطابع المؤسساتي. وحسب - Badie-لم تحدث هذه السيرورة في البلاد العربية، وبالتالي خلو تاريخ البلاد العربية الإسلامية من الصراع الذي حدث في أوروبا، هذا تاريخيا، أما حديثا فسبب عدم نجاح استيراد الحداثة السياسية من طرف النخب هو عدم «استقلالية المجال السياسي عن شخص الحاكم».[5] الذي بقي يهيمن عليه الحاكم ويحتويه الدين.

عموما يتداخل في المجتمعات العربية الديني والاقتصادي والاجتماعي والسياسي والأيديولوجي، كما تتداخل فكرة الدولة مع النظام السياسي مع السلطة السياسية وهذا التوحد يصعب من عمليات الإصلاح لأن مسار وتوجه الإصلاح غير محدد. وهذه الحقيقة يمكن اثباتها في الحيز الاجتماعي والسياسي العربي إذا حاولنا قراءة مخرجات الحراك

والاحتجاجات التي حدثت في معظم الدول العربية انتهت إلى إسقاط الدول في حد ذاتها، وإلى تأكيد الطابع الصفري للعبة السياسية في العالم العربي أي أن الذي يفوز بالسلطة يفوز بكل شيء والذي يخسرها يخسر كل شيء، وفي هذا نفي لإمكانية تأسس الممارسة السياسية في المجال السياسي العربي على فكرة التعددية، والإثبات الآخر يتعلق بكوننا لا نستطيع أن نميز في الخطاب السياسي الجديد حدود الفصل بين الدولة والنظام والمجتمع، بين السياسة والدين والاقتصاد. وكل هذه المعطيات تبين عدم انفصال النشاط السياسي بمجاله المستقل عن النشاط الديني والنشاط الاقتصادي والنشاط الاجتماعي.

وهذا ما يفرض الكثير من المحاذير عند التفكير في عمليات البناء وإعادة البناء والتغيير. خاصة لما نلاحظ أن من منتجات موجات الحراك الاجتماعي مثلا في مصر وليبيا وسوريا والعراق وتونس اتخاذها ردود فعل وأشكال متباينة، لعل أهمها العودة إلى المحلى، بمعنى التمكين الثقافي لما هو محلى، وللمهمشين والأقليات في شكل حركات اجتماعية وصحوة عرقية أو أصولية لقد برزت هويات وجماعات جديدة، ولوحظ محاولات العودة إلى الماضي لإعادة بنائه وتعريفه.

لم تعد هوية اليوم، لدى الكثيرين، تعني الشكل القديم ذاته، فالتغيرات والتقلبات المتتالية طالت استمرارية واستقرار الهوية. فالهوية حالة نفسية، على مستوى الفرد، وحالة اجتماعية أيضا على المستوى الجماعى، وفي الحالتين تتأثر بشدة بالتغيرات المتسارعة.

نحن هنا أمام مستقبل قاتم للتماسك الاجتماعي، وفق ما شهده العالم من تطورات في الماضي واحتمالات التطور المقبل في إرساء معنى للهوية في الوطن العربي عموما وفي المشرق العربي خصوصا؟ ومن ثم حدود الصراع أو التنافس، أو الانسجام والتكامل بين عناصر هذه الهوية، والمستقبل المتوقع لها في الوطن العربي؟

ثالثا: الهوية والثقافة (السمات المشتركة)

تمثل الثقافة السياسية رابطة بين السياسة والمجتمع حيث تمثل اتصالا وتفاعلا بينهما. ومن خلال دراسة الثقافة السياسية في الدول النامية ورغم السمات السياسية والثقافية والاجتماعية التي قد تعتبر متفردة لدولة من هذه الدول، فإن ثمة سمات تشهدها هذه الدول، من أهمها ضعف الصلة بين الدولة والمجتمع، وعليه فإن توجهات النظام تتسم بالضعف البالغ، بالرغم من الجهود المتكررة من أجل الترويج لهذه التوجهات وبثها في المجتمع من خلال الوسائل الاكراهية والبيروقراطية.

تتميز الثقافة السياسية للنظام السياسي في الدول العربية بأهمية عناصر، في مقدمتها، الأيديولوجية، الغموض والشائعات وتدنى الثقة، نمط علاقات السيد وتابعيه ذات الطابع شبه الاقطاعي.

وفي سياق الولاءات المفروضة للدولة وللنظام و رموزه، تتضح سمات خاصة بالثقافة السياسية في الدول النامية تجعل اتجاهات الأفراد، في هذه الدول إزاء النظام السياسي تتسم بقدر من التطرف، كما تشير إلى نوع من الاستياء وعدم الرضا، الأمر الذي يمهد لقيام الثورة في مثل هذه المجتمعات، فالاستياء وتبلور الشعور بالمظالم من شأنه تيسير قيام الثورة، إلا أن الدول النامية قد لا تشهد ثورات حقيقية، وإنما مظاهر أخرى منها على سبيل المثال، عدم الاستقرار السياسي وتدهور الشرعية أو تغيرات في الأشخاص والسياسات بدلا من الثورة وربما تشهد عملية تغير سياسي واجتماعي بدرجة أو بأخرى.

من خلال التغيير الاجتماعي تتغير قيم الناس وتوجهاتهم الثقافية، ومعايير السلوك والفكر، وتبرز طرق جديدة للحياة وتكتسب المزيد الشرعية بين الطبقات الاجتماعية المختلفة.

والأكثر أهمية هنا أن الثقافة السياسية تساهم في بناء هوية جديدة، ومن خلال دور الثقافة السياسية في إضفاء الشرعية ومن خلال استخدامها الرموز، فإنها تساهم في ربط النظم السياسية بعضها ببعض، بدلا من أن تمزقها عوامل وظروف الولاءات الضيقة والتغيير الاجتماعي السريع والحراك الجغرافي والمشاعر القومية.

وفي الدول التى تكون فيها الهوية القومية ورموزها المعروفة محدودة أو غائبة عن القبول الشعبي، فإن الثقافة السياسية تقوي المؤسسات السياسية وتربطها بالمجتمع ككل (حيث يشير البعض إلى تعدد وظائف ومهام الثقافة السياسية من بناء الأمة عبر الهوية إلى التكامل والتماسك ومن إضفاء الشرعية إلى تحقيق الاستقرار) ومن خلال عملية التنشئة قد تبرز أهمية الحملات لخلق«رجل سياسي جديد» أو ايديولوجية سياسية جديدة تتخذ أشكالا مختلفة وتتراوح مثل هذه الحملات من الثورة الثقافية إلى دور المدرسة والاتصال الجماهيري أو الدعاية الرسمية.

وفي الحقيقة فإن عملية تحول الثقافة السياسية القائمة، أو بناء ثقافة سياسية جديدة يمثل أهمية كبرى في دول العالم الثالث التى تستهدف بناء الأمة. وفي العالم النامي فإن صياغة ثقافة سياسية جديدة يمثل جانبا أساسيا من عملية بناء الأمة.

أحد السمات الهامة للثقافة السياسية في المجتمعات النامية هي الافتقار إلى الثقة بين الاشخاص والتى بدورها تبدو كسمة أيضا في توجهات الجمهور إزاء النظام السياسي فالقمع والاضطهاد السياسي والفساد وعدم الاستقرار والافتقار إلى الأمن أو الأمان والمناورة السياسية التى يقوم بها النظام، كلها تترابط معا لتغذية شعور قوي بعدم الثقة بين الأشخاص ذوى الاهتمامات السياسية. والوجود المكثف للمخابرات وأجهزة الدولة السرية وأمنها في الاقطار النامية ليس من شأنه أن يقود إلى قدر كبير من الثقة بين الناس أو بينهم وبين النظام السياسي، وعليه يحمل الأفراد القليل من الإيمان بأن الغايات

السياسية المرغوب فيها من جانبهم يمكن إنجازها من خلال المؤسسات القائمة. وتتدنى ثقتهم في جدوى العمل السياسي النشيط من جانبهم، أو في أي نتيجة لجهودهم المشتركة يضاف إلى ذلك أن ندرة الموارد المتاحة والمنافسة الحادة الدائرة بشأن توزيع هذه الموارد والتي تمارسها كل الطبقات أو الشرائح الاجتماعية من شأنها زيادة حدة عدم الثقة بين الأشخاص وروح التشكك في علاقاتهم.

وفي اطار البحث عن كيف السبيل إلى إرساء معنى للهوية في الوطن العربي وفي المشرق العربي خصوصا؟ ثمة سؤالا أخر يمهد له، هو، ماهي سمات الثقافة السياسية السائدة في الوطن العربي؟

ودون الخوض في طبيعة الثقافة السياسية السائدة في الحيز الاجتماعي والسياسي العربي بين محلية رعوية، أو سياسية تابعة، أو سياسية مشاركية حسب تعبير- الموند قابريال- Gabriel Almond[6]الذي يعرف الثقافة السياسية على أنها تلك القيم التي تعزز أو تضعف منظومة معينة من المؤسسات السياسية، كما أنها تتحكم في علاقة السلوك بالنظام السياسي ومركباته.[7] فالسؤال الذي يطرح هنا، ماهي معايير واتجاهات الثقافة السياسية في المنطقة العربية؟ انطلاقا من أن لكل مجتمع سماته التي تميزه من قيم ومعايير ومعتقدات ومثل، تتعلق بالحياة السياسية، وبظاهرة السلطة وبالنظام السياسي.

إن السمة البارزة لاتجاهات الثقافة السياسية العربية هي ما يصطلح عليه بالأبوية الجديدة القائلة بانعكاس الأنماط التقليدية للعلاقات الموروثة والأشكال النموذجية لممارسة القوة والسلطة في إطار الأسرة على أنماط الأبوة في السلطة السياسية، فالنظام الأبوي التقليدي قد امتزج بجهاز الدولة القوي المستورد من أوروبا ليشكل نموذج تسلطي يعيق التقدم ويناهض العلم ويضطهد الحريات [8]. فنجد الدولة في النظام الأبوي تمتص الطبقات الوسطى وتؤسس لشرعيات رسالية مقدسة مسنودة بالعنف المادي والمعنوي، ويعبر -هشام شرابي- على جوهر النظام الأبوي بما يلي: «إنه من السمات الأساسية للمجتمع البطريركي سيطرة الأب في العائلة شأنه شأن المجتمع، فالأب هو المحور الذي تنتظم حوله العائلة بشكليها الطبيعي والوطني، إذ أن العلاقة بين الأب وأبنائه وبين الحاكم والمحكوم علاقة هرمية، فإرادة الأب هي الإرادة المطلقة، ويتم التعبير عنها في العائلة والمجتمع بنوع من الإجماع القسري الصامت المبني على الطاعة والقمع».[9]

هذا التصور يؤدي إلى منع ظهور التفرد ويصوره على أنه تصرف ضد وخارج المجموع، وتنشأ علاقة هيمنة واضطهاد غير مصرح بها وغير قابلة للتجاوز لأنها تصبح تتشكل وتعيد تشكيل العقل الجماعي والسياسي داخل المجتمع.

لذا يبقى السؤال الملح هو كيف يمكن توجيه مناخ ملائم للتعبير الحر عن الهويات، بحيث تعبر عن مختلف أجزاء الجسد السياسي؟ وماهو الأثر المحتمل لصعود هوية، أو عنصر من عناصر الهوية، على الوجهة المستقبلية للنظام السياسي والمجتمع في المنطقة العربية؟ خاصة في ظل قدرة استمرار الأنظمة الاستبدادية في العالم العربي المفسر بالتوجهات الأبوية الراسخة في المجتمعات العربية، والتي نجحت في التكيف مع الحداثة، وتحولت إلى أبوية جديدة من خلال توظيف العناصر الهوياتية الموسعة. لأن الهوية لا ترتبط بالماضي وإعادة تحديده وتعريفه فحسب، بل ترتبط أيضا بالخطاب السياسي، والحركة، وبالطبقة الاجتماعية، وبالانتماء الأوسع. وما يمكن تسميته»بالهويات العظمى»لم يعد يمتلك الفاعلية والاستمرارية أو التواصل كما كان الحال حتى عهد قريب. أصبح الفرد، والجماعات، يعيش داخل توتر الهوية والاختلاف، وهذا التوتر ليس مصدره الوحيد الازدواجيات المتضادة، أو الثنائيات الأخرى التى مصدرها الدين أو العرف... وإنما أيضا العزلة، والاستقلال والتغيرات التى أفرزتها طبيعة عصر المعلومات الجديد.

رابعا: تكوين الهوية. السمات الأساسية في الدول العربية

الهوية كفكرة مركزية في علم السياسة ليست اختيارا مطلقا، وهي لا توجد، ولا تظل في معزل عن غيرها، فالهويات توجد في نظم للعلاقات - تبقى كل منها الأخرى وتتعايش معا - بما يمكن تسميته بـ «أطر الهوية»Identity Frames وعند تعريف الهوية يلزم الجمع في التعريف بين طرفي العلاقة في الهوية، فمثلا هوية السود يكون لها معناها الخاص في علاقاتها بهوية البيض والبروليتاري والبرجوازى ويصبح للسياق أثره الواضح في التمييز وإبراز الاختلاف على مستوى العلاقات بين الأفراد والجماعات.

تتضمن الهوية بعدين على الأقل أولهما: بعد الاتساع، واتساع الهوية: يوضح ما إذا كانت حدودها الفاصلة محددة بشكل ضيق أم واسعة فضفاضة، فالعروبة قد تشمل كل الناطقين بالعربية، وقد تحدد على أساس أبناء الوطن العربي المقيمين فيه فقط، وثانيهما: بعد العمق، فالهوية قد تحمل مشاعر عميقة بإيمان يعرف صاحبه أنه يصل إلى مرتبة اليقين أو الحقيقة، أو تحمل الهوية إيمان ثقتها ونظرتها للأمام إلى يوم سيتم فيه ترجمة هذا الايمان إلى معرفة. السياق المحيط والعلاقة بالهويات الاخرى لها أهميتها وكل هوية تعرف أنها ليست الهوية الوحيدة في عالم الهويات ولا توجد هوية تشكل حقيقة مطلقة لأن كل هوية تعبر عن خصوصية وتركيبة متفردة.

الهوية إذن تعبر عن درجة من التعقيد، إنه يتم ارسائها في سلسلة من الاختلاف التي تصبح موضع اعتراف المجتمع وإدراكه، وهذه الاختلافات جوهرية لوجود الهوية. أنها تعتمد على تحديد الاختلاف، فإن لم تتعايش هذه الاختلافات فلن توجد هويات، حيث تفقد تميزها وتماسكها. إن من المهم وجود هذه الاختلافات واكتشافها أو إدراكها والاعتراف بها،

لبقاء الهوية واستمرارية وجودها، فالهوية لكي تنشأ تتطلب الاختلاف، لتقوم أصلا، وتعمل على أساس هذا الاختلاف عن الآخرين، لكي تضمن وتؤمن تأكيد ذاتها.

وهذا التعقيد له أبعاد سياسية، فإن صاحب الاختلاف قد يكون موضع اعتراف وتقدير، وتسامح من الآخرين، فبعض الهويات يتم تعريفها على أنها هوية إيجابية بينما يتم تعريف آخرين كجزء من هوية سلبية. أن الهوية السلبية قد تفرض على البعض من قبل آخرين والبعض قد لا يحظى أصلا بالاعتراف لهم بالهوية على الإطلاق، والسلطة تلعب دورا هاما في لعبة لانهاية في اتجاه حركة جماعية، من هنا قد تتشكل هوية، وقد تتجه للكفاح من أجل إثبات ذاتها وإبراز نفسها كهوية كاملة، منسجمة، وقادرة على التعبئة الجماعية إذا ما ترسخت شرعيتها. وقد تواجه بحركات من الآخرين بهدف القضاء عليها.

معنى هذا أن ثمة نوعان من العلاقات المحتملة بين الهويات السياسية في نفس المجتمع السياسي أولها: علاقات الانسجام والتوافق وربما التكامل، والنمط الثاني من العلاقات قد يأخذ شكل التناقض والإحلال أو الاستئصال.كما يمكن الاشارة إلى أن الهوية القومية – والتى تسموا على ما سواها من هويات سياسية في المجتمع المعنى- تمثل إطارا مرجعيا عاما لتلك الهويات، وقد تعزز بعضا من تلك الهويات وتدعمها، كما قد تحاول مقاومة البعض الآخر بمختلف مستويات وأساليب المقاومة والضغوط.

وهكذا فإن الأمة كما هو الحال بشأن الجماعات والأفراد، يكون لها هوية تربطها بأصحاب هويات أخرى. ويمكن توضيح علاقات الهوية في المشرق العربي من خلال تناول أهمية عوامل مثل: المصالح والامتيازات، والسجل التاريخي للجماعات، والدورRole.

بالنسبة للمصالح والمزايا النسبية التى ترتبط بأصحاب هوية، فإن الهوية لا يمكن فصلها عن المصالح الحقيقية لأصحاب هذه الهويات. وأحد نتائج التماسك السياسي لنسق الهوية، هو أن اشخاص بعينهم قد تكون لهم مزايا نسبية خاصة بهم .. كما يحاول صاحب الهوية والذي قد يكون أمة أو طبقة أو جماعة أو حزب ..أن يكسب مزايا، ويعزز لأعضائه، بدرجة أو أخرى، المزيد من الامتيازات مقارنة بأعضاء الحركات أو الجماعات الاخرى.

وفي ظل الخلفية القبيلة والعشائرية للدولة في العالم العربي والتى لا تفرق فيها بين الدولة ومكوناتها، تولد مشهد لأزمة بناء الدولة بكاملها، خاصة قضية إنتماء الفرد إلى الدولة وهذا ما يعيق تطور دولة المواطنين أو ما يسمى حديثا بالدولة المدنية.[10] وأصبحنا أمام وكيل سياسي-القبيلة – صاحبة الهوية واللاعب لدور الوسيط بين الدولة والفرد. في ظل ثقافة مؤسسة على الانتماء للنسب والسلالة.

وما يميز القبيلة في الحيز السياسي والاجتماعي العربي كتشكيلة اجتماعية مستقلة في المكان أنها جماعة لم ينفصل فيها السياسي عن الاجتماعي والاقتصادي، ولم ينفصل فيها الفرد عن الجماعة، وحينما تنتقل لا تكتسب صفات المكان الذي تذهب إليه لأن صفة التنقل تلغي خاصية التكيف، لذلك نجدها دائما في حالة صراع يؤدي بها إلى التفكك أو اكتساب وظائف جديدة[11]. إذا تتمثل الخصوصية العربية في وحدة الاجتماع والسياسة والاقتصاد في يد القبيلة أو الطائفة الحاكمة، وقد تكون القبيلة بنية مستترة للنظام العشائري بالمفهوم الحديث تشوه مفهوم التعددية وتمنع تشكل نسيج الدولة الطبيعي المكون من فرد، مجتمع، دولة، والفرد مرتبط بجماعة ما قبل قومية تعيق انسجامها داخل المجتمع، وبالتالي إعاقة مفهوم الجماعة القومية، لذلك نجد القبيلة تتأسس كجماعة بين الفرد والدولة، ويتأسس بذلك توازن أهلي كبديل للتعددية، وهذا ما يحيطنا دائما بإمكانيات الحروب الأهلية.

ما يهمنا هو أن الطابع القبلي أسس لقوة الدولة المادية، ولكن لم يؤسس لقوة دولة المؤسسات، لذلك تتأسس الدولة على حدود قوة الجهاز القمعي لصيانة وحدة الدولة من دون تطوير التماسك الداخلي، وهذا التوجه يؤدي بنا إلى زيادة تسييس التعددية الثقافية بحيث يزداد الاحتماء بها بدلا من الانكفاء إلى صفة المواطنة والانتماء إلى مجتمع يحميه القانون.[12]

لذا إن هيمنة أفراد يمثلون هوية معينة على مراكز السلطة المنتشرة عبر المجتمع غالبا ما تكون كافية لإبقاء حالة من عدم التوازن، واستمراريتها، في خريطة توزيع المزايا والمصالح، وغالبا ما تستخدم القوة الرمزية في اقناع المستبعدين بأنهم تم استبعادهم بطريقة شرعية. وفي حالات استثنائية قد يكون ضروريا تحديد هويات المستبعدين بنص قانوني أو دستوري صريح ، كاستبعاد جماعات دينية أو طائفية او أيديولوجية.

فيما يتعلق بالسجل التاريخي للجماعات، فإنه يصبح موضع اهتمام، فالأمة والجماعات المختلفة، لها سجل تاريخي، وشعور بالوحدة أو الترابط قد يكون موضع تشكيك أو تهديد، أو قد يكون قائما على أساس راسخ، الأمر الذي يهدد وجودها واستمراريتها. إن الخطوة الأولى لنمو الحركات السياسية غالبا ما تأخذ شكل تحديد لتواريخ أو نقاط زمنية تحدد وتؤرخ لمجموعة من الأحداث والعلاقات بين الجماعة والجماعات الأخرى.

والعلاقات بين الهويات في إطار معين- مسلم، ليبرالي، كردي- تتجه لكي تبرز وتظهر في المجتمع والحياة، في أشكال مختلفة عديدة، تتراوح بين صياغات أو نظريات اجتماعية مجردة، إلى قصص تروي انتصارات تحيي وتجدد الاعتراف بالهوية العامة في «مولد الامة»- أبطال الأمة وروادها المؤسسين الأوائل – أنها تؤكد على المظهر الجماعي في العالم، وتعطيه استمرارية وقد تحدد زمانا ومكانا. أن ما يميز جماعة معينة عن غيرها من جماعات قد يكون مجموعة من المظالم، أو الانجازات، والهوية

الايجابية للجماعة قد يكون قصصا للشهداء الأوائل والذين يصبحون من خلالها أبطالا ورموزا. بمعنى آخر تجرى دراسة التاريخ بطريقة تكشف عن الأبطال التاريخيين و الرموز في السعي لتأكيد و إبراز الهوية.

إن التاريخ القومي برمته تعاد صياغيته، لتأكيد هذا المعنى وإبراز تلك العلاقة، وتتجه الحركة السياسية إلى محاولة ترجمة العلاقات الرمزية إلى علاقات واقعية.

هذا التوصيف للسجل التاريخي للجماعات إسقاطاته ومحاولة قراءة مشهده في الحالة العربية يبرز جليا أنها غير المنسجمة ثقافيا وقوميا ويستحيل فيها التداول والتعايش بعيدا عن نظام المحاصصة.[14] فالوطن الذي ينتقل فيه العربي هو طائفته وقبيلته لأنها تمثل نسقا ذهنيا للتنظيم الاجتماعي داخل الوطن، وبعد انفصال التنظيم السياسي في الدولة عن القبيلة برزت محاولات أخرى للقبائل والطوائف لمواجهة هذه الانتماءات الجديدة سواءً عن طريق كسب الولاء أو التحالفات.[15] مثلا، في اليمن والأردن، هناك صراع بين التمسك بالشريعة في المناطق الحضرية وبين العرف القبلي الذي يقاومه، والصومال هو ضحية الصراع القبلي، وفي لبنان هناك صراع مزدوج صراع طائفي حول النفوذ في الدولة، وصراع داخل الطوائف حول نفوذ العائلات في الطوائف، ولذلك عبر أحد الباحثين على أن اللبنانيين يعيشون محبوسين داخل طوائفهم.[16]

هذا المشهد القبلي والطابع الطائفي تكمن خطورته[17] في أن تتحالف مع النظام لصالح امتيازات شخصية لزعمائها. وأن تتحالف مع دولة خارجية وتمنحها مدخل في الدولة. وأن تكون قوة رسمية معترفا بها في إدارة الدولة مثل حالة قبائل «حاشد» و«بكيل» في اليمن، وحالة نفوذ القبائل في الأردن. كما يمكن أن تكون قاعدة لنظام الحكم كقبائل السعودية والإمارات. وتوظيفها خارجيا مثل التوظيف الإيراني، الأمريكي والتركي.

إذن الأصل القبلي والطائفي والعصبي للدولة في العالم العربي حرمها من أدوارها التاريخية بسبب أدوارها الطائفية وطبيعتها الفوقية المنتصرة على مجتمعها، وبذلك حرمت من وظيفتها كمنظمة للصراعات والتحكيم بين أطرافها، والتاريخ يثبت أن السلطات في الحالة العربية وظفت خطابات الوحدة الوطنية في الدفاع عن شرعية استمرارها وفي مواجهة مختلف الميولات الثقافية لمختلف الجماعات.[18]

وتحاول كتابات- Michael Seurat- الدفاع عن وجود عصبية خلف الطابع الحديث للدولة مثل حالات الجيش العقائدي السوري والعراقي، والدولة العربية ماهي إلا تبرير لعصبية قوية وناجحة، أي أنها نتاج مجموعة متضامنة تتأسس على الطابع الريعي للاقتصاد، ويوضح -Seurat - أن هذه العصبيات لاتتمسك بخصائص المجتمع التقليدي، لأن العملية التي أتت بها إلى السلطة هي بالتحديد التي دمرت المجتمع التقليدي.[19]

فيما يتعلق بالدور وبصفة عامة يمكن القول، بصدد التمييز بين الدور والهوية، أن الأدوار هي هويات تتحدد في موقف معين. بينما يكون الدور محدد موقفيا - في موقف معين - فإن الهويات تستمر عبر المواقف[20]Trans-Situational

فعندما نسأل، هل هذا هو تصرف الإنسان المسلم، أو المواطن العربي..فإن المعنى يحمل دلالات ومضامين في نسق معين من خلال أطار لعدد من سمات تفرضها الهوية، وسيكون هذا المعنى مفهوما، وهو يحمل مغزى اجتماعي متميز وواضح يرتبط بسلوك الفرد- المسلم أو المواطن العربي وهذا النوع من الأسئلة يوضح أن ثمة سمات لا يمكن للفرد أن يتنكر لها، أو ما يمكن تسميته «شراك الهوية»Identity traps حيث طريقة التصرف أو السلوك وتبرير القيام بسلوك معين أو تعذر القيام بسلوك ما من خلال سمات تفرضها الهوية. وهذا يعني امكانية تحديد موقف، بل وسيناريو ممتد في الواقع، من الممكن التنبؤ فيه بسلوك الفرد وتصرفاته. ويقود ذلك التمييز بين الدور والهوية الى مفهوم آخر، هو «نسق الهوية»Identity system وتتضح أهمية هذا التمييز عند فحص هويات شخص واحد، كمثال، إنسان عربي، ومسلم.. فالهوية هي مظهر واحد للذات، وللآخرين، بينما يمثل الشخص نسق للهويات.

وهنا يطرح السؤال في إطار البحث عن المستقبل المتوقع للهوية في الوطن العربي وهو ما أهمية، وعوامل تعزيز وتأثير الهويات السياسية البازغة في مسيرة تطور النظم السياسية العربية في عالم اليوم، وفي المستقبل المنظور؟ ويرتبط هذا السؤال بتساؤل آخر حول خريطة توزيع القوى والجماعات السياسية المختلفة داخل النظم السياسية العربية؟ وكيف يمكن توجيه مناخ ملائم للتعبير الحر عن هذه الهويات، بحيث تعبر عن مختلف أجزاء الجسد السياسي؟

الاجابة هي ببساطة ونتيجة التطورات الحضرية نلاحظ تجدد الطابع القبلي والطائفي في صور جديدة مثل الزبائنية السياسية، والمافيا الاقتصادية والزمر الحاكمة، ولذلك فالعصبيات الحديثة تتشكل على أسس سوسيولوجية حديثة، وهنا يطرح «أوليفيه روا» تصورا جديدا للعصبيات الحديثة بحيث يقول بوجود ثلاث أنماط للزبائنية :[21]

- الشبكة المعاونة التي تتشكل حول رجل صاحب منصب وتزول بزوال منصبه.

- المجموعة المتضامنة السابقة في وجودها لوجود الدولة، وهي مرادف للعصبية التقليدية ولديها استراتيجيات قبلية للاستيلاء على الدولة.

- المجموعة المتضامنة الحديثة التي ليس لها وجود سابق عن الدولة، ووجودها مرتبط بالدولة ومنطق الاستمرار.

وهذا التطور كان موضوعا لأعمال «عبد الله العروي» الذي دافع على تطور مفهوم ومضمون القبيلة، ونفى فكرة الثبات التاريخي للمفهوم، بحيث تحولنا إلى العشيرة ثم تراجعت

مضامين العشيرة مع تطور الحياة المدنية.[22]

ولتجاوز هذه التناقضات التي تحول دون إمكانية تعايش نموذج الدولة الوطنية مع التعددية الثقافية والإثنية ظهرت عدة مقاربات في الحالة العربية مثل طرح الديمقراطية التوافقية، النموذج الفدرالي والكونفدرالي، إضافة إلى الطروحات التحديثية التي تتبنى الطرح البنائي بتفكيك الولاءات القبلية عن طريق الخطاب والسياسات.

فالديمقراطية كأداة لإدارة النزاعات الثقافية والاجتماعية هي من أقدم الأطروحات في الأدبيات الديمقراطية، والكل يرجعه إلى «جون ستيوورت ميل» الذي قال بأن التعدد والانقسام لا يتناسب مع الديمقراطية، ويذهب إلى درجة القول باستحالة قيام الديمقراطية في البلدان المكونة من عدة قوميات.[23]

العالم العربي أمام نموذج التعددية يعتمد على تعدد انقسامي للجماعات الطائفية والعرقية يتجاوز المواطنة القومية المشتركة ويعمل ضدها بدلا من تعددية تقوم على قوى سياسية تمثل مواطنين، وهذا ما عبر عنه أحد أكبر منظري المنطقة على أنها تهدد وتدمر النسيج السياسي اللبناني.[24]

إذا النقاش حول التعددية الثقافية والإثنية والديمقراطية كان موضوعا لمعظم أدبيات التنمية السياسية، بحيث أن نظريات التحديث تكلمت عن شرط الجماعة الوطنية التي تحول دون التقسيم العمودي إلى طوائف وعشائر، وحتى نظرية الانتقال إلى الديمقراطية فإنها جعلت من شرط «الدولة الموحدة» الشرط المسبق الوحيد لأي عملية ديمقراطية، فالسلطة الديمقراطية ملك للشعب ولكن فقط إذا كان الشعب موحدا كما قال «جون ستيورت ميل».

تفيدنا كثيرا حالة العراق التي تبين كيف أن التدخل الأمريكي كان بهدف تحويل العراق إلى فدراليات ديمقراطية، وبالتالي فالعراق في الخطاب الأمريكي هو دولة مصطنعة لذلك ظهرت دعوات حل الدولة في العراق وترك المجال للانتماءات المذهبية والعشائرية والإثنية، وقد توقع العديد انحلال العراق بعد الحرب وصعود الانتماءات الماقبل وطنية، وكتابات Elie Kedourie وBernard louis تقول باستحالة الدولة في العراق وبالتالي استحالة الديمقراطية، وهنا يصبح الاستبداد ضرورة لحفظ الأمن واستمرار الدولة.[25]

وبحسب هذا الكلام فإن معضلة الديمقراطية في غالبية الدول العربية هو طبيعة الانتماءات الماقبل وطنية التي تعيق تشكل «الجماعة الوطنية»، كما أن هذه الانتماءات تصبح أكثر واقعية خاصة في مراحل انهيار الدولة أو على الأقل في المراحل الانتقالية، فالبنى القبلية تقدم حلولا أقل تكلفة وأكثر انسجاما، وأسرع تعبئة من أي آلية أخرى تمنحها الظروف الانتقالية.

وما هو خطير أكثر في إمكانية تحول التعددية الثقافية إلى تعددية سياسية هو ظهور أنظمة المحاصصة التي تكرس المنطق القبلي، وترتقي بالخلافات والانقسامات الاجتماعية إلى الأماكن السامية في الدولة، وهذا النظام المؤسس على الطوائف والعصبيات يبقى يعيد إنتاج نفسه، وهو ما يمثل تعطيل أبدي للمشروع الديمقراطي.

فالتعددية الطائفية والإثنية تمثل دائما مصالح جماعة معينة وممثلي النظام الطائفي، وهنا ينتفي الإبداع السياسي وتتراجع المشاركة الحقيقية، كما تتخلف الجماعة الوطنية ومعها المجال السياسي بشكل عام.

هناك عدة كتابات عملت على كيفية تجاوز هذه التحديات التي تطرحها التعددية الثقافية والقومية وأهمها طروحات A Stepan و J Linz اللذين طرحا سؤالا أساسيا وهو كيف يمكن تحقيق الديمقراطية في الدول متعددة القوميات؟، وإجابتهما تنطلق من الإقرار بصعوبة الترسيخ في حالات الدول المتعددة القوميات، والعكس بالنسبة للدول التي تعيش فيها جماعة مواطنين لا ينتمون ذهنيا إلى الخارج، ويحترمون مواطنتهم ويعيشون فرصهم وحضوضهم.[26]

وفي هذه الحالة من التعددية القومية تزداد فرص الترسيخ الديمقراطي بواسطة سياسات الدولة State policies التي تحترم مواطنيها وتساوي بينهم، وتمنحهم سقف مشترك Common Roof، وتعزز حقوقهم الفردية، ولذلك فالتعددية القومية لا تحتاج إلى السياسات التي تقصي التنوع وتهمش الأقلية.

أما إذا كانت الاختلافات عميقة وغير قابلة للتوفيق والتسوية فتقدم كتابات «ارند ليبهارت» Arend حلولا أخرى قائمة على آليات أكثر عملية مثل الحل الفدرالي الذي يتضمن إما المناطق الإدارية أو الفدراليات الإثنية.[27]

وعموما يجب التوجه إلى الحقوق الفردية أكثر من الحقوق الجماعية للجماعات، أي تبني ما يسميه«جوزيف راز- Joseph Raz» بالسياسات الديمقراطية التي لا تركز على الطابع القومي للدولة Democracy non-nation state policy وإنما تستهدف دعم السياسات التشاركاتية والممارسات غير الإقصائية.[28]

ويفيدنا مشروع «ويل كيمليكا- will Kymlicka» كثيرا في فهم الاستقرار وعدم الاستقرار في الدول المركبة، وينطلق من كون أن النموذج الليبرالي يقوم على مبدأ فصل الدولة عن الإثنية، وأعضاء الجماعات الإثنية والقومية محميون من التمييز والتحيز المؤسساتي.[29]

كل النماذج المتوفرة لا تستطيع القضاء على التفاضل الثقافي، لذلك يجب على الأقل السعي حسب-Kymlicka- إلى إنشاء ثقافات مجتمعية متميزة وكاملة مؤسساتيا، أي سلسلة كاملة من المؤسسات الاجتماعية والتعليمية والاقتصادية

والسياسية التي تشمل الحياة العامة والخاصة على السواء.[30]

أطروحات Kymlicka لا تقول بالثبات في القوميات والثقافات، بحيث يمكن ممارسة التلقيح الثقافي الذي ينتهي بتفكيك وتهذيب الميولات والولاءات القومية، وهو نفس توجه«دافيد لايتان» David laitin الذي يقول بضرورة العمل على تحسين فرص العيش المشترك للأقليات والمهاجرين عن طريق ما يسميه «لعبة التنافس حول الاستيعاب– Competitive assimilation game».[31]

وهناك من يتكلم عن إمكانية استغلال التعددية الثقافية لتطوير التوازن والحماية من الاستبداد، ويرى «اللورد أكتون» بإمكانية قيام ديمقراطية أهلية Communitarian democracyتتأسس على أسبقية الجماعة عن الفرد، وهذا الطرح هو الذي سيتطور فيما بعد مع الشكل التوافقي للديمقراطية.

في الأخير يمكن القول إن الهوية من شأنها إبراز سمات، وطمس أبعاد أخرى، وهي في حقيقتها قد تعبر عن«مركب هويات» وليس هوية واحدة، ونظرا لارتباطها بالاختلافات، والخصوصية أو المحلية، فقد يشهد الواقع العربي «حرب هويات» بين كيانات تنحاز إلى ماضي معين أو ثقافة معينة، فالاختلافات قد لا تختفي، وإنما على العكس من ذلك قد تزدهر في ظل التعددية، وأبناء الهويات قد يسعون إلى فهم الاختلافات، وربما تعميقها أو حتى صناعتها، في ضوء البحث الشديد عن الخصوصية، أو المحلي وتعظيمه، تحت وطأة تغيرات متلاحقة، ما تزال تزداد في سرعتها.[32]

حرب الهويات تنتجها طبيعة الدول فمعظم الدول الحديثة دولا مركبة أو متعددة إثنيا، وهذه التعددية تصبح خطيرة إذا لم تمتلك هذه الجماعات صورة موحدة عن الجماعة السياسية وهنا تزداد صعوبة العيش المشترك خاصة إذا كان وصول إحدى الجماعات إلى إدارة شؤون الدولة يعني انتصار نموذج مصلحي معين.

إذا مقولةMazzini أمة واحدة، دولة واحدة«One nation, One state» أصبحت لا تنعكس على معظم الدول الحالية، والغالبية منهم تعد دولة أمة، والمشهد مكون من دول متعددة الإثنيات أو يقع على رأسها مجموعة تحتكر القوة والهيمنة.

الدولة هي انعكاس لمجتمعها الذي تتأسس فيه كجهاز يحتكر السلطة، لذلك فبدون دولة لا يمكن أن تقوم أي ديمقراطية حديثة، وبالتالي فمن المهم أن نركز على سلوكات النخب والمجموعات الحاكمة، هل هي سلوكات في اتجاه تعميق السياسات الإثنية، أو في اتجاه تذويب الخصوصيات في الجماعة الوطنية؟

في الحالات العادية التي توجد فيها قوة مهيمنة فإن كل الفواعل، النخب، البيروقراطيات والقوى العسكرية، الأمن والمثقفين تجد نفسها تعمل في سياق وطني واحد أو ما يسميه Rogers Brubaker «بالأمة الأساسية» Core nation، وهو نفسه توجه Theda skocpol الذي يرى بضرورة توفر قوة الدولة حتى تستطيع أن تعمل، تقترح وتفرض سياسات معينة في ظروف حرجة.[33]

عموما هناك عدة تحديات أمام الدول غير المنسجمة، وفي الأفق يظهر حلين أو إمكانية قيام نموذجين:[34]

نموذج الدولة المدنية: The civic State model: هذا النموذج يقوم على المواطنة المدنية المرتكزة على التساوي في الحقوق أمام القانون بدون العودة إلى أي محدد اثني.

نموذج الدولة المهيمنة The Hegemonic state model: وهو النموذج الذي يوجد فيه التمييز بين من يحصلون على كل حقوق المواطنة، والذين يحصلون على حقوق محددة و قاعدية، والتمييز يكون بالمرجعية الإثنية للمواطنThe ethnic identity of the individual، وهذا يعني أن العضو في الجماعة الإثنية المهيمنة يتحصل على الحقوق الكاملة، أما العضو في الجماعة الصغرى فيتحصل على الحقوق المحددة والضرورية فقط، وهنا يظهر التمييز بين صنفين من المواطنين: الصنف الذي يتحصل على كامل حقوقه Comprehensive citizenship، والصنف الذي لا يتمتع بكامل الحقوق limited citizenship.

خامسا: الاستنتاجات

حاولنا في هذه الورقة توجيه النقاش والبحوث حول فهم الخصوصية التحليلية في المجال السياسي والاجتماعي العربي من خلال طرح إشكاليات الهوية ذات الطابع الوضعي والتاريخي والوقوف على الآليات المتحكمة في منطق الاستمرار.

ومن خلال الرؤية المقدمة في هذه الورقة يمكن القول بجملة من الاستنتاجات:

– أن المنطقة العربية لا تعرف انفصالا للمجال السياسي عن المجال الاجتماعي، وكيف أن الدولة والمجتمع والسلطة والنظام تظهر وكأنها مفاهيم مترادفة.

– أن المنطق القبلي أنتج دولا ذات أغلبية إثنية سواءً في الشكل التقليدي أو الحديث، وهذا النمط قوض مشروع الدولة المدنية.

– المدخل الأزموي مهم جدا لنقاش إمكانية تمرير مشروع سياسي جديد يتجاوز الأنظمة القائمة لصالح أنماط جديدة قائمة على التعاقد والتوافقات.

– لتجاوز المنطق الطائفي ينبغي المرور إلى نموذج الدولة المدنية التي تتأسس على منطق الحقوق والواجبات، والثقة المتبادلة، واحترام الأقليات، لأن منطق المحاصصة لا يبني دولا مستقرة ولذلك فالحل هو الارتكاز على المواطنة المدنية التي تجعل من الفرد عضوا في جماعة سياسية وليس جماعة طائفية أو قبلية يتعرف بها ويمثلها وتمثله لتحول بينه وبين الدولة.

- في محاولة لقراءة مظهر الصراع الاجتماعى لا ينبغي اعتماد العالم العربي كوحدة تحليل متجانسة بل ينبغي تفكيكه لعدة دول تستقل كل دولة بنتائجها الخاصة.

- معظم المجتمعات العربية وجدت نفسها أمام خيارين أساسيين لما أثارث سؤال التمثيل الهوياتي إما وحدة مفروضة بواسطة الاستبداد، وإما الانفصال إلى دول طائفية.

- أن التحولات الديمقراطية في الدول العربية مثلت فرصة تاريخية وأعطت منافذ للأقليات المضطهدة من أجل تمرير التعددية أو الوصول إلى السلطة، وهنا أصبحنا أمام فرص تحول التعددية الثقافية والاجتماعية إلى تعددية سياسية، وهذا ما ينتج ديمقراطية ملغاة لأن نظام المحاصصة الطائفية يعتبر في جوهره غير ديمقراطي.

الهوامش

1- على الدين هلال وآخرون، معجم المصطلحات السياسية (القاهرة: أطلس للطباعة والنشر،1994)، ص207

2- محمد عابد الجابري، العقل السياسي العربي، ط 5 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص 15.

3 - يمكن العودة إلى كتبات :

- Bertrand Badie, le développement politique) 5eme édition, Economica, Paris, 1994)

4- الجابري، مرجع سابق، ص17.

5- المرجع نفسه، ص18.

6- Gabriel Almond, Sidney Verba, the civic culture: political Att - tudes and democracy in five nations.) Newbury, CA, sage publ - cation, 1989), p76.

- 7Ibid, p13.

8- هشام شرابي، البنية البطريركية: بحث في المجتمع العربي المعاصر(بيروت: سلسلة السياسة والمجتمع، درا الطليعة،1987)، ص21.

9- المرجع نفسه، ص22.

10- يمكن العودة إلى المقال المهم للأستاذ وجيه كوثراني: المواطنة وإشكالية الانتماءات الفرعية في الثقافة العربية. وكذلك مقال:

René Otayek, la democratie entre mobilisations identitaires et besoin d'Etat: y a-t-il une exception africaine, Autrpart n° 10, 1999, pp 5-22

11- حول صراع الدولة مع النموذج القبلي يمكن العودة إلى كتاب:

خلدون حسن النقيب، صراع القبيلة والديمقراطية: حالة الكويت (الكويت: دار الساقي، 1996).

12- عزمي بشارة، في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)، ص118.

13- المرجع نفسه، ص124.

14- المرجع نفسه، ص 122-123.

15- غسان سلامة وآخرون، ديمقراطية من دون ديمقراطيين: سياسات الانفتاح في العالم العربي الإسلامي(بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، 1995)، ص126.

16- بشارة، مرجع سابق، ص116.

17- سلامة وآخرون، مرجع سابق، ص 112-125.

18- المرجع نفسه، ص366.

19-Peter du Preez, The Politics of Identity :Ideology and Human Image.(New York: St.Martin's Press, 1980) pp5-13

20- سلامة وآخرون، مرجع سابق، ص366.

22- عبد الله العروي، ثقافتنا في ضوء التاريخ،(الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2002)، ص40.

23- سلامة وآخرون، مرجع سابق، ص135.

24- المرجع نفسه، ص216.

25- بشارة، مرجع سابق، ص 174.

26 - Linz juan , Alfred Stepan, yojendra yadav, crafting state – nations :India and other multinational democracies, the johns Hopkins university press,Baltimore,2011,pp 4- 23.

27 - Arend Lijphart, Consociatinal Democracy, world politics, 21January1969, p27.

28 - Joseph Raz, the morality of Freedom, Oxford, Oxford University press, 1986, p165.

29- العربي صديقي، البحث عن ديمقراطية عربية: الخطاب والخطاب المقابل، ترجمة محمد الخولي وعمر الأيوبي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2007) ، ص49.

30- المرجع نفسه، ص 50.

31- Linz Juan ,Alfred Stepan,Yogendra Yadav, op.cit, p25.

32- Anthony D. Kink (ed), Culture: Globalization and the World System (New York, New Press,1996)P45.

33- Ilan Peleg, Democratizing the Hegemonic state: political transformation in the age of identity, Cambridge, Cambridge University press, USA, 2007, p57.

34 - ibid, pp 58-59.